KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

السياسات العامة لإنجاح العدالة الانتقالية وتحقيق الأمن المجتمعي العراقي

Policy for the success of transitional justice and Iraqi community security

أ.م.د. سعد عبد الحسين الشمري
الباحث رسول كاظم كاطع
كلية العلوم السياسية /جامعة الكوفة
Asst Prof Dr. Saad Abdul-Hussein Al-Shammari
Researcher Rasool Kadhim Kataa
Faculty of Political Science / University of Kufa

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.180(A).23806

الملخص:

هناك علاقة وثقيه بين العدالة الانتقالية والامن المجتمعي لا سما في المجتمعات التي خرجت من الانظمة الاستبدادية وتروم بناء نظام سياسي ديمقراطي يقوم على اساس مأسسة السلطة السياسية والاستقرار السياسي وهذا المطلب لا يمكن تحقيقه من دون الاصلاح وجبر الضرر وتعويض الضحايا من جل خلق القبول والرضي على المؤسسات الناشئة مما ينعكس على السلم الأهلي والامن المجتمعي.

وبقدر تعلق الامر بالحالة العراقية خرج البلاد من النظام الاستبدادي لتبدأ مرحلة جديدة مرحلة التحول الديمقراطي والاعتراف بالحقوق والحريات وأنشأت العديد من المؤسسات والتشريعات الدستورية التي من شأنها تحقيق العدالة الانتقالية وضمان هذه الحقوق ونجد ذلك في والدساتير والتشريعات الوطنية في مرحلة ما بعد سقوط النظام الاستبدادي التي كان لها الاثر البارز في تعزيز الامن المجتمعي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

العراقي، كما ساهمت العدالة الانتقالية في العراق بشكل مباشر بتحقيق الامن المجتمعي من خلال تحقيق بناء الدولة وتحقيق الاندماج المجتمعي وتعزيز هويته ووحدته الوطنية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية ، الامن ، الهوية الوطنية ، المصالحة الوطنية.

Abstract:

There is a relationship and confidence between transitional justice and community security that is insignificant in societies that have emerged from the dictatorship and are aimed at building a democratic political system based on the foundation of political power and stability. This requirement cannot be achieved without reform, reparation and compensation for the victims from the very fabrication of acceptance and satisfaction of emerging institutions, reflecting civil peace and community security.

As far as the Iraqi situation is concerned, the country has emerged from the dictatorship system to begin a new phase of democratization and the recognition of rights and freedoms. It has established many constitutional institutions and legislation that will bring about transitional justice and guarantee these rights in national constitutions and legislation in the post-optimal system, which has had a direct impact on the consolidation

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

of Iraqi community security. Thus, effective steps must be taken through the pursuit of political, economic and social transition plans and the successful integration of Iraqi society.

Keywords: Transitional justice, Security, National identity, National reconciliation.

المقدمة:

تعد عملية تأهيل السياسات العامة لإنجاح العدالة الانتقالية، كذلك تحقيق الامن المجتمعي العراقي، بمثابة اداة تحليلية داخل النظام السياسي لتحديد الانماط والعلاقات داخل المجتمع، وهذه العملية تختلف حسب النظام السياسي وفي نهاية الامر تظهر كل القرارات على الرغم من اختلاف متخذيها، حيث إن الخطط الاقتصادية ضرورة من ضروريات أنجاح أي نظام سياسي وبالتالي ضروري لإنجاح العدالة الانتقالية مما ينعكس تحقيق هذا النجاح على الامن المجتمعي العراقي، كذلك السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية.

أهمية البحث:

إن موضوع هذا البحث يتناول أهمية بالغة على مستوى تحقيق الامن المجتمعي في العراق، حيث برزت اتجاهات فكرية عديدة من المفكرين للتصدي الى هذه الخطط، الذي يهدف الى الاعتراف بالضحايا وجبر الضرر عنهم وتدعم احترام حقوق الانسان، كذلك تعزيز سيادة القانون كخطوة نحو المصالحة الوطنية ومنع تكرار انتهاكات جديدة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أهداف البحث:

يهدف البحث للتعرف على أهم الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودورها في تدعيم دور العدالة الانتقالية بعد انتهاء الصراع وسيادة القانون، مع بيان الانتهاكات الجسيمة التي لحقت بالمجتمع العراقي وبيان مدى تطبيق وفاعلية إجراءات ومؤسسات العدالة الانتقالية من أجل تحقيق الامن المجتمعي العراقي.

إشكالية البحث:

إن إشكالية البحث في بحث السياسات العامة لإنجاح العدالة الانتقالية وتحقيق الامن المجتمعي العراقي من جانب رؤية نقدية متفحصة، لعدة أسباب من بينها فشلت لسنوات عديدة من عدم قدرتها على تحقيق استقرار النظام السياسي، على الرغم من تطبيق العديد من الاليات كذلك بقي باب العدالة الانتقالية مفتوحاً لأكثر من ٢٠ عاماً، مما يدعو الى التساؤل لماذا العدالة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣؟ هل طبقت العدالة الانتقالية على صورتها الصحيحة؟ وهل شملت اهدافها جميع الضحايا؟ وهل اليات العدالة الانتقالية حققت القبول والرضي الاجتماعي وساهمت في تعزيز الامن المجتمعي؟

فرضية البحث:

تفترض الدراسة (أن هناك علاقة بين العدالة الانتقالية والامن المجتمعي اذ ان التطبيق السليم والصحيح لإجراءات العدالة الانتقالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ينعكس على الامن المجتمعي من خلال اليات العدالة الانتقالية وابعادها التي تشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على منهج التحليل النظمي لتحليل انعكاس تطبيق العدالة الانتقالية على الامن المجتمعي العراقي من خلال توفير مجموعة من المدخلات كمطاليب اساسية للعدالة الانتقالية ومخرجات تجسدت في قرارات وقوانين ومؤسسات العدالة الانتقالية وبيان دور هذه المخرجات على الامن المجتمعي العراقي وتحليل التغذية الراجعة كونها نجحت في تلبية الاحتياجات. كذلك أعتمد الباحث على وصف الاحداث من منظر سياسي اقتصادي اجتماعي.

هيكلية البحث:

نعتمد في البحث على خطة مقسمة الى ثلاث مطالب إذ نستعرض في المطلب الاول الخطط السياسية وفي المطلب الثاني الخطط الاقتصادية أما المطلب الثالث سنتطرق الى أهم الخطط الاجتماعية ودورها في إنجاح العدالة الانتقالية وتحقيق الامن المجتمعي العراقي.

المطلب الاول: الخطط السياسية:

إن الخطط السياسية العامة عادة ما تصنع بواسطة مجموعة من القادة أو صناع القرار الذين يبدو أنهم تأثروا أو تبنوا وجهات نظر مصلحية لبعض الجماعات أو طبقة اجتماعية معينة، وهم خلال وضعهم لهذه السياسات قد يخضعون الى الأيدولوجية السائدة في المجتمع، من خلال انجاح مؤسسات العدالة الانتقالية، كذلك شكل المؤسسات السياسية داخل النظام السياسي وطبيعة العلاقة بينهما[1].

أصبح التخطيط السياسي السليم لمؤسسات العدالة الانتقالية، سمة من سمات العصر الحديث في مختلف بلدان العالم ومن بينها العراق، وعلى مستوى جميع القطاعات داخل الدولة، ومن ثم أصبح لزاماً على كل مؤسسة أن تجد أهداف طويلة الاجل وبرامج قصيرة ايضاً، وأن تضع خططها المستقبلة من اجل تلافي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اي مشكلة من الممكن ان تواجهها، عن طريق اتباع خطط مدروسة لتعويض الضحايا جبراً للضرر الذي تعضوا الية، على ان يتم متابعة تنفيذ الخطة دورياً للتمكين من حل مشكلات التنفيذ في التوقيتات المناسبة[٢].

تعد إدارة الشؤن السياسية من قبل الحكومة بشكل مكشوف وواضح للعيان ساعد على معرفة طبيعة الاجراءات التشريعية والتنفيذية والقضائية والادارية، والاطلاع على اجراءات تطبيق العدالة الانتقالية اثناء اعدادها وصناعتها واتخاذها وتنفيذها وذلك ما يعزز تأصيل جذور الامن المجتمعي العراقي بصورة أكثر جدية وثبات[٣].

إن الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها المجتمع العراقي لابد أن تتخذ لها خطط سياسية من قبل الجهات المعنية، لأن تلك الانتهاكات لا تؤثر على الضحايا المباشرين فحسب، بل على المجتمع ككل، فمن واجب الدولة عبر مؤسسات العدالة الانتقالية أن تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات، ولا يتم ذلك الا من خلال ردع المسيء وفق القانون، وإنزال القصاص العادل به، وتوثيق تلك الانتهاكات، كذلك العمل على مبدأ لا عودة للاستبداد ونظام البعث المقبور[٤].

كذلك من بين الخطط السياسية التي لابد أن تتبع من قبل الحكومة العراقية هي تعزيز ثقة الفرد بالقانون وذلك عبر تنفيذ أو تطبيق الاحكام القضائية الباتة والمتخذة الدرجة القطعية بحق الجناة والمجرمين ممن تورطوا بارتكاب جرائم هددت الامن المجتمعي وحقوق الانسان، وعدم السماح لرؤساء الكتل والاحزاب السياسية بالتجاوز على القضاء من خلال تبرير مواقف المجرمين بداعي المحاصصة السياسية، لان ذلك يفقد ثقة الضحايا بالقانون ويؤدي الى عدم انجاح مبادئ العدالة الانتقالية ويهدد الامن المجتمعي العراقي، اذن لابد للحكومة أن تتخذ الخطوات البناءة في هذا المجال عبر اتخاذ إجراءات تطبيق العدالة الانتقالية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وفق القانون، والضرب بيد من حديد لكل المتجاوزين على حقوق المواطنين وما يهدد الامن والسلم الاهلي[٥]. على المستوى الاجرائي لابد من إشاعة احترام حقوق الانسان أفقياً في المجتمع وفي جميع مفاصلة فأن العدالة الانتقالية هي امتداد طبيعي لحقوق الانسان، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات الحكومية فحسب، وإنما على جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، كذلك وسائل الاعلام والاتصالات، والصحف والمجلات، إذ من خلالها يبث الجرائم النكراء التي تورط بها المعتدون على حقوق الانسان[٦].

وفي نفس الصدد لابد من تأسيس مؤسسات إعلامية فاعلة ومتطورة لتكون ظهيراً لإجراءات الحكومة في مؤسسات العدالة الانتقالية وإنجاح الامن المجتمعي العراقي، ولعلة من المفيد أن نؤكد أن الاعلام يؤثر في الرأي العام من حيث توضيح طرفي المعادلة (الجناة – الضحايا) توضيحاً واقعياً، وعدم أتباع العواطف في هذا الجانب، وإنما تعزيز مبادئ احترام الاخر والابتعاد عن الظلم والتركيز على ما تم انتهاكه من نصوص دستورية وقوانين دولية، وما تنافى مع نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهدين الدوليين لحقوق الانسان[٧]، كما يجب على وزارة الاعلام من اشاعة مفاهيم العدالة الانتقالية والامن المجتمعي العراقي، وذلك عبر جهود المنظمات غير الحكومية، كذلك البرامج الاكاديمية، والاعلانات التلفزيونية، من خلال تخليد الذكرى للضحايا، وأقامه نصب تذكارية، من اجل جبر الضرر، وتعويضهم معنوياً عما تعرضوا له من انتهاكات، فلا جدوى لجهد اعلامي لا يؤمن بالعدالة الانتقالية والامن المجتمعي كأحد وجوه الديمقراطية وحقوق الانسان، بالنتيجة هذه الامور تعزز تحقيق العدالة الانتقالية والامن المجتمعي[٨].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ولا مناص من القول على مؤسسات العدالة الانتقالية أن توفر من خلال خططها السياسية الاستمرار بتدقيق بيانات وفرز المتطفلين عليها منذ تأسيسها واتخاذ ما يتطلب من ردع قانوني للحيلولة دون تكرار هذه الحالات الاجرامية، وذلك لأجل التخفيف النفسي على المتضررين الحقيقيين وشعور الاحباط الذي رافقهم بشمول من لا يستحق بالامتيازات نفسها وذلك من اجل انجاح عملية تحقيق الامن المجتمعي.

إن نجاح العدالة الانتقالية في العراق مرهون من خلال ايجاد الحلول المناسبة التي قد يواجها العراق مستقبلاً، منها داخلي وخارجي: فعلى الصعيد الداخلي، ينبغي ايجاد حلول لمشاكل عدة ومها إشكالية المحاصصة التي اخترقت الديمقراطية التوافقية وحرفتها عن مسارها الصحيح، وغياب الحوار الوطني بين ابناء الشعب الواحد، واجراء تعديلات دستورية من خلالها يمكن اعادة بناء مكونات الشعب العراقي، واخراج القضاء من المعادلة السياسية، كذلك تفعيل دور مجلس النواب والهيئات المستقلة لمراقبة ومتابعة الفساد المالي والاداري التي من خلالها يمكن محاسبة مرتكبي هذه الجرائم، اما على الصعيد الخارجي، إذ ينبغي العمل على تحجيم تدخل دول الجوار بالشأن العراقي الداخلي، وفي الوقت نفسة العمل على حفظ أمن واستقرار وسلامة البلاد من اي اعتداء خارجي[٩]. كذلك ينبغي للعراق أن يصنع سياسة خارجية متوازنة من خلال ذلك يجب أن لا ننحاز لإيران على حساب البلدان العربية، ولا ننحاز الى بعدنا القومي العربي على حساب الدول الاقليمية (تركيا وايران)، باعتبار الكل محيط بالجانب العراق وتربطه مصالح مشتركة، فالسياسة العراقية يجب أن تكون متوازنة تجاه الدول الجوار العربي ودول الجوار الاقليمي، وايضا سياستنا تكون متوازنة باتجاه الولايات المتحدة الامريكية وباتجاه روسيا الاتحادية ودول أوربا.

ولابد من الاشارة هنا الى ضرورة وجود التخطيط الاستراتيجي لبناء البيئة السياسية الديمقراطية لكي تترسخ مبادئها بأكملها، من خلال إعداد خارطة طريق تجعل من عملية الانتقال من الوضع الحالي الى الوضع

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المستقبلي المرغوب أمراً أكثر ترحيباً وهذا ما يقودنا الى إنجاح عملية العدالة الانتقالية وبالتالي تحقيق الامن المجتمعي العراقي[١٠].

يعد المجتمعي العراقي من خلال أنها تنتهج مناهج التسامح والتعايش السلمي بين اطياف ومكونات الشعب العراقي ومحاسبة المقصرين وجبر ضرر الضحايا من خلال الخطط السياسية المدروسة وفق ما حددته قوانين وتشريعات العدالة الانتقالية والامن المجتمعي العراقي، بحث لا يكون هناك تساوي بين طبقات المجتمع من المقصر مع الجناة، ويجب على الحكومة من اتخاذ اللازم بحق الجناة لإنجاح العدالة الانتقالية وتحقيق الامن المجتمعي العراقي[١١].

وخلاصة القول من هنا لابد للدولة العراقية أن تنتهج منهج التسامح من اجل العدالة الاجتماعية بين فئات ومكونات المجتمع العراقي وأن لا تميز بين مكون أو طائفة أو عرق، وبالتالي اعطاء كل مكونات المجتمع العراقي حقوقه السياسية، وبالنتيجة يؤدي هذا الامر يؤدي الى نجاح مؤسسات العدالة الانتقالية، بمعنى جعل مؤسسات العدالة الانتقالية تعمل وفق هذا النهج العادل مع كل فئات المجتمع، بالتالي ينصب لصالح تحقيق الامن المجتمعي العراقي.

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية:

إن الازمة الحالية للاقتصاد العراقي هي ليس الا نتاج تراكمات من سوء السياسات الاقتصادية التي مرت عقود من الزمن وما خلف نظام الحكم البائد والاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، وبالرغم من أن العراق يعد بلد ذو وفرة اقتصادية أغني بالاحتياطات والموارد النفطية، كذلك عوائد المنافذ الحدودية، وموارد أخرى، لكن هناك عوامل ترتبط بالطائفية وهي التي تسببت في تهديد الامن المجتمعي العراقي[١٢].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

إن أثر الامن الاقتصادي على الامن المجتمعي أثر مباشر وعميق، فتعرض الامن الاقتصادي للفرد للخلل يؤدي الى تداعيات نفسية سلبية تخلق أزمات مجتمعية تترك الكثير من الاثار السلبية بين الافراد، بالتالي لابد من اتباع خطط اقتصادية مدروسة من خلال اتباع افضل سبل التنمية والتطور في المجال الاقتصادي في التوزع العادل للثروات الاقتصادية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع[١٣].

توجد مجالات كثيرة التي يمكن من خلالها انجاح العدالة الانتقالية وتحقيق الامن المجتمعي العراقي، ومن هذه المجالات العلاقات المبنية على وفق الجانب الاقتصادي، إذ يمكن عن طريق ربط العلاقة مع الاخرين لغرض التعاون في تحديد مستوى الفقراء وخلق فرص عمل للأفراد التي تعاني من البطالة، والتقدم بها في ميادين العمل والانتاج، كما يمكن القول إن الخطط الاقتصادية تعد ضرورة حتمية وعامل مهم لاستقرار الامن المجتمعي[١٤].

أن العدالة الاقتصادية ينبغي أن تتأسس على اعتقاد مفاده إن السياسة القضائية المسؤولة يجب أن تتوخى هدفاً مزدوجاً وهو المحاسبة على جرائم الماضي ومنع الجرائم الجديدة من الوقوع[١٥]. كما أن نجاح خطط التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها الاقتصادية وأولها التمكن من بناء بنية تحتية مناسبة وقادرة على الاستجابة للواقع الخدمي الكبير للمجتمع العراقي، كذلك التقدم الكبير في النمو الاقتصادي والناتج الاجمالي القومي الذي يدفع باتجاه تجاوز الاقتصاد احادي الجانب والريعي الى اقتصاد متعدد الجوانب صناعياً وزراعياً وسياحياً، وهذا ما يقودنا الى تحقيق الامن المجتمعي العراقي[١٦].

لذلك يجب على الدولة القيام بالعديد من الوظائف التي يمكن من خلالها انجاح عملية العدالة الانتقالية للوصول الى تحقيق الامن المجتمعي العراقي، من بينها الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل بما يؤمن العيش الكريم، وتطوير نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات بما يلائم الظروف

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الجديدة، كذلك ابتكار الوسائل الملائمة لاستثمار وإدارة اموال التأمينات الاجتماعية، بما يؤدي الى توفير موارد جديدة لتمويل نظم التأمينات الاجتماعية الملائمة للأفراد، كما يجب تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين في المجالات المختلفة من خلال اتباع اليات ووسائل جديدة، تقوم على اساس الشراكة بين الدولة والمواطنين وقوى المجتمع المدني، والاهتمام بمشكلة الفقر من خلال توفير اليات نابعة من خبرة المجتمع في تحقيق التكافل الاجتماعي، والتحول من اسلوب تقديم الاعانة الى اسلوب كيفية الخروج من دائرة الفقر وذلك عبر الخطط الاقتصادية المدروسة وتوفير الظروف الملائمة لأفراد المجتمع العراقي دون تمييز[١٧].

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول من خلال تتبع المرحلة الانتقالية التي مر بها العراق للانتقال الى الديمقراطية، لابد من خلق برنامج اقتصادي واضح للعدالة الانتقالية متفق علية من قبل الجميع وضمن اطار مؤسسي متكامل وملائم مع أوضاع المجتمع العراقي اذ يمكن من خلاله تجاوز المرحلة الحرجة اثناء الانتقال الديمقراطي، ويدعم مسار التحول الديمقراطي كذلك يؤسس لدولة تقوم على اسس سليمة بالشكل الذي يضمن وحدتها الوطنية والعفو عمن لم تتلطخ اياديهم بدماء العراق والعراقيين، ولابد أن تكون خطط معمول بها ليس مجرد شعارات بأسلوب يؤدي الى تعزيز ثقافة العدالة الانتقالية من أجل تحقيق الامن المجتمعي العراقي[١٨].

ما شهده العراق من ظروف الاحتكار السياسي ومن ثم غياب مؤسسات الدولة وعسر ولادتها أثر وبشده على الاستقرار الاجتماعي وعملية التنمية وأعاقه الديمقراطية، وبما أن هدف التنمية هو العمل على رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة العامة للمواطن، فأن سياسة التنمية تهدف الى إيجاد نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يستند الى قواعد انتاجية قادرة على تنظيم النشاط الاقتصادي بما هو متعارف

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

علية في الدول المتقدمة، ويسعى الى تنمية الموارد الوطنية بكفاءة عالية، وطرق مؤسسية مناسبة وفي أطار اجتماعي تتوازن فيه المصالح المختلفة وتكون هناك عدالة توزيعية للمصادر والثروات[١٩].

وخلاصة القول أن غياب الحقوق الاقتصادية للمواطنين يؤثر على الامن المجتمعي العراقي، حيث يؤدي الى الحرب والقتل والتهجير والسرقة والاختطاف وغيرها.. وأن تحقيق الامن المجتمعي يعني انطلاق التنمية المستدامة بالطريق الصحيح ولابد للدولة العراقية من أتباع أفضل السبل من أجل التطور في هذا الجانب، ويلاحظ أنه مع وفرة الموارد الاقتصادية التي توجد في المجتمع العراقي يجب على الدولة أن تتبع خطط اقتصادية تنتهج التوزيع العادل للموارد والثروات، بمعنى أن مؤسسات العدالة الانتقالية يجب أن تتبنى خطط المساواة في إعطاء الحقوق، بمعنى لا تعطي رواتب عالية وتعويضات عالية ولا تهملهم وإنما يجب أن تأخذ بالحل الوسط، بمعنى أن ترسم سياسة اقتصادية عادلة وهذه السياسة سوف تقوم بدورها في أنجاح مؤسسات العدالة الانتقالية وبالتالي ينعكس على تحقيق الامن المجتمعي العراقي.

المطلب الثالث: السياسات الاجتماعية:

تعد الخطط الاجتماعية وسيلة من وسائل العدالة الانتقالية لتحقيق الامن المجتمعي في اي مجتمع من المجتمعات، كما تعد مطلباً اساسياً للإنسان في كل زمان ومكان، وتعتبر الفضيلة الاولى للإنسان وللمجتمعات التي يعيش فيها، ومن الملاحظ انه اذا تحققت العدالة تزدهر المجتمعات، باعتبارها نظام يهدف الى خلق جو من المساواة وازالة الفوارق الطبقية والفئوية بين ابناء الشعب الواحد، من خلال تطبيق اجراءات العدالة الانتقالية على درجة من النزاهة والشفافية ولك من اجل انجاح العدالة الانتقالية والامن المجتمعي العراقي[٢٠]. إن حظر التمييز له أثر فوري لأن التمييز يقوض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنسبة كيرة من الشعب العراقي، حيث ينبغي للدولة أن تمتنع عن التمييز ضد اي شخص على

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو اي رأي أخر، ويجب على الدولة أن تتخذ تدابير ملموسة ومدروسة وهادفة لضمان القضاء على التمييز في ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥[٢١].

إن السياسات الاجتماعية هي هدف اساسي لدعم حقوق الانسان إذ انه مجرد تشكيل وزارة باسم حقوق الانسان اعطى الامل للمواطن العراقي انه سوف لن يغبن له حق، وان هذه الحقوق جاءت لإنصاف الضحايا، كذلك تسعى الى بناء مؤسسات الدولة وفق معايير العدالة الانتقالية، من خلال احترام مبادئها وترسيخ اسسها، كالنوع الاجتماعي والمساواة في الحقوق والواجبات واحترام الراي والراي الاخر، كذلك يجب تعزيز أجهزة الرقابة والرصد، كذلك تطوير الاداء عبر مؤسسات العدالة الانتقالية التي تنتشر في جميع محافظات العراق[٢٢].

تعد مسالة تطبيق انجاح العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع والتي تعيش وضعاً انتقالياً للتحول من الحكم الاستبدادي الى الديمقراطي بطبيعة الحال اي مجتمع من المجتمعات يحتاج الى تنمية واسعة من الاستراتيجيات والخطط الهادفة والمتنوعة لمواجهة ارث انتهاكات حقوق الانسان السابقة وتحليلها من اجل خلق مستقبل اكثر عدالة وديمقراطية، بحيث تكون هذه الاستراتيجيات اليات جديدة ليس فقط لبناء المجتمع وتعزيز هويته السياسية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يسهم بدوره في ترصين وحدته الوطنية وتعزيز دور العدالة الانتقالية[٢٣].

إن احد اهم الخطط الاستراتيجية المتوخاة للعدالة الانتقالية هي السعي الى عدم تكرار الفظائع والانتهاكات وذلك من خلال محاسبة المتورطين بها، وأن نجاح العدالة الانتقالية في نهاية المطاف لابد أن ينجح من خلال المساهمة الفعلية في الحد وبصورة فعلية من ارتكاب الفظائع، كذلك بذل الجهود لإقرار العدالة في

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

حالات ما بعد انتهاء الصراعات، فالتعامل مع ارث انتهاكات حقوق الانسان في الماضي، وذلك من أجل الوصل الى مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية، وهذا ما يسهل تطبيق اجراءات العدالة الانتقالية وبالتالي تحقيق الامن المجتمعي العراقي[٢٤].

ومن هذا المنطلق لابد للعدالة الانتقالية أن ترتكز على مجموعة من المرتكزات والاليات التنظيمية والسياسية والقانونية، كوجود الدستور الديمقراطي وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وتشكيل الاحزاب السياسية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة، والمشاركة السياسية كذلك حماية الحقوق والحريات التي يحتاجها لإنجاح تطبق العدالة الانتقالية وفق ما هو معمول به في دول العالم المتقدم، وهذا بطبيعة الحال ما ينعكس على استقرار النظام السياسي، كذلك تساعد على إنجاح التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الجدير بالذكر لابد أن تقام أنشطة لتوعية الشعب تجاه أهمية التحول الديمقراطي وأعداد برامج للتثقيف الدستوري وأن هذه البرامج لا تمثل فقط ركائز أساسية للمشاركة الواعية بل تؤدي الى نتائج من المؤمل أن تمتد على المدى الطويل في شكل قبول وتطبيق المنظومة السياسية، وأن نجاعة الدستور لا تقوم بوجود نص متوازن يتم صياغته عن طريق المشاركة الديمقراطية فحسب بل يجب عليها أن تخضع الى مقاييس أخرى من بينها مدى معرفة وفهم الدستور العراقي من قبل الشعب، وتطبيقه على الواقع[٢٥].

إن حركة التغيير بحاجة الى مرحلة انتقالية لاستعادة الفضاء العمومي والتنوع الثقافي، وصولاً الى الخير العام الذي يعتبره ابن خلدون المعنى للسياسة والدلالة المنطقية لنجاحها، ولاسيما اقترابها من العدالة، ولعلة أول من تحدث عن ثنائية الظلم والخراب والعدل والمساواة، وهو القائل الملك بالجند، اي من خلال استخدام القوة الذاتية، والجند بالمال، اي بالقوة الاقتصادية، والمال بالخراج اي دولة ضرائب وقانون،

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والخراج بالعمارة اي بالتنمية، والعمارة بالعدل اي أن العدل هو سياج المدينة، ويعتبر العدل وسيلة من وسائل انجاح العدالة الانتقالية لتحقيق الامن المجتمعي العراقي[٢٦].

إن إنصاف ضحايا الانتهاكات يتطلب عدلاً في تحديد وتصنيف الضحايا والانتهاكات الذي تعرضوا له من حيث الكم والنوع والشدة والمدة الزمنية واثاره المادية والمعنوية والنفسية، ويبدو هذا الامر صعباً في مجتمع منهك من الصراع وصدمة التحول، وتؤشر تجارب بعض المجتمعات التي واجهت العدالة الانتقالية أن أفضل الوسائل هي اشتراك الضحايا في هذه المهمة، من حيث التعويض مادياً يكون عدد المتضررين قليلاً نسبياً ولكن غالباً ما يكون عدد الضحايا كبيراً وحجم الانتهاكات كبيراً، فمن الاهداف المتوخاة من تدابير التعويض (سوآءا أكانت مادية أو معنوية):[٢٧]

١. الاقرار بفضل الضحايا جماعات وأفراداً على البلد ودورهم الواضح في إضعاف الاستبداد عبر معارضته وكسر سطوته.

٢. ترسيخ ذكرى الانتهاكات في الذاكرة الجماعية، وتشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا، وإعطاء رد ملموس على مطالب رفع الحيف.

٣. تهيئة المناخ الملائم للمصالحة عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة.

ومن الواضح انه نلاحظ تنامي التوجه نحو إقرار مبدأ الزامية تعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالنسبة للدول كافة وذلك أصبح الزامياً بموجب القانون الدولي.

وخلاصة القول يمكن من خلال الخطط الاجتماعية معالجة موضوع المصالحة الوطنية، وتشمل الاجراءات والعمليات التي تكون ضرورية لإعادة بناء الامة على اسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية، كما يجب أن يكون كل فرد في المجتمع العراقي ان يشعر بالانتماء الى العراق، بصرف

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

النظر عن الانتماء الديني او الطائفي او العرقي، اي نركز على بناء هوية ثقافية تؤمن بالدولة العراقية، هذا من جانب، ومن جانب أخر على الدولة العراقية أن تتعامل مع هذه المكونات الدينية والطائفية والعرقية بنسب متساوية بعيدة عن المحسوبية فيما بينها، مما يخلق نوع من المساواة والعدالة، بحيث تبتعد عن المحاباة لطرف على حساب طرف أخر، وبذا يمكن القول أن المصالة الوطنية هي احدى أهداف العدالة الانتقالية حيث جاءت لإنجاحها، إذ تسهم في توحيد الصفوف وتهدئة النفس، وبدوره يؤدي الى تحقيق الامن المجتمعي العراقي.

الخاتمة:

إن تحقيق الامن المجتمعي العراقي المبني على اسس متينة في اي تجربة انسانية مثل العدالة الانتقالية، فأنه لابد من توفير الارضية المناسبة لانطلاق هذا المجتمع أو تلك التجربة في مشروع البناء والقدم والارتقاء واجتياز كل الصعاب والعبور الى بر الامان، كما ترتكز العدالة الانتقالية على مجموعة من المرتكزات والاليات التنظيمية والسياسية والقانونية، كوجود الدستور الديمقراطي وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وتشكيل الاحزاب السياسية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة، والمشاركة السياسية كذلك حماية الحقوق والحريات التي يحتاجها لإنجاح تطبق العدالة الانتقالية وفق ما هو معمول به في دول العالم المتقدم، وهذا بطبيعة الحال ما ينعكس على استقرار النظام السياسي، وأن تحقيق الاستقرار العميق المبني على أسس صلبة فأنه يوفر الارضية المناسبة لانطلاق هذا المجتمع نحو مشروع التقدم والتطور والعمران.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الاستنتاجات:

١- إن العدالة الانتقالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن المجتمعي، ولا يتحقق الامن المجتمعي دون الرجوع الى العدالة الانتقالية هذا من جانب، من جانب أخر إن موضوع العدالة الانتقالية يرتبط في المجتمعات التي تعرضت الى تغييرات في بنائها السياسي.

٢- إن الامن المجتمعي يعد الصورة العقلية لحالة مجتمع تسوده الطمأنينة والعيش الكريم والتوازن المستتب، كذلك يتحقق الامن المجتمعي من خلال التوافق والايمان بالهوية الوطنية، من خلالها يتم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الادوار، بالنتيجة يتحقق الامن المجتمعي.

٣- أما على صعيد تحقيق العدالة الانتقالية من حيث الاهتمام بتوفير المقومات الاساسية للأمن المجتمعي فقد شهد انفراجاً أفضل مما كان علية قبل عام ٢٠٠٣، من حيث الاهتمام بالرعاية الاجتماعية وتفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية والاهتمام بقطاع الاقتصاد وارتفاع اسعار النفط، مما أثر بشكل كبير على مؤشرات رفاهية الفرد.

٤- وأخيراً في ضوء هذا كله هل هناك تخطيط استراتيجي لإنجاح تحقيق العدالة الانتقالية والامن المجتمعي العراقي؟ هناك يمكن القول في ضل بقاء المعوقات أو زيادة وتيرة حدتها، لن يكون هناك عدالة اجتماعية ولا يمكن توصيف الدولة بأنها راعية للعدالة الانتقالية وتحقق الامن المجتمعي العراقي، لان واقعها الغير مستقر يخلق عدم استقرار مجتمعي وسياسي مما ينعكس دوره على الامن المجتمعي بصورة عامة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الهوامش:

١ أحمد شاكر حمود الصبيحي، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق العقد الاول بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد(٤٧)، بغداد، ٢٠١٦، ص١٥٩.

٢ خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٧، ص٦٥.

٣ فرح ضياء حسين مبارك، الحوكمة بين السياسات العامة وسياسات الحكم، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٢، ص١٤٩.

٤ ينظر الى عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٣، ص٥٨.

٥ سامي زبيدة، صعود وانهيار المجتمع المدني في العراق في مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سيسيولوجيا في الأثنيات والطوائف والطبقات، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧،ص٣٢.

٦ منضمة الامم المتحدة، تقرير حقوق الانسان في العراق للعام ٢٠١١: لاتزال اوضاع حقوق الانسان في العراق مثار قلق كبير، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2012/05/human-rights-، تاريخ النشر: ٢٠١٢/٥/٣٠، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٦/١٨.

٧ في كانون الاول / ديسمبر/١٩٦٦، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدتين دوليتين من شأنهما أن تزيدا من تشكيل حقوق الانسان الدولية، وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغالباً ما يشار اليهما بالعهدين الدوليين لحقوق الانسان.

٨ ينظر الى رفيق هودجيج، العدالة الانتقالية والاعلام: علاقة رئيسية غير أنها مهملة، مقال متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.ictj.org/ar/node/22366، تاريخ النشر:٢٠١٦/١٠/٣٠، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٦/١٨.

٩ هشام حكمت عبد الستار و همسة قحطان خلف و خميس دهام حميد، العدالة الانتقالية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية، المجلد(٢٠١٥)، العدد(٢٨-٢٩)، بغداد، ٢٠١٥،ص٣٩٠.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

١٠ أحمد فاضل جاسم داود، الديمقراطية والبيئة السياسية العربية: العراق نموذجا دراسة تحليلية في أثر البيئة السياسية وأفاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، العدد(٣٥-٣٦)،بغداد، ٢٠١٧، ص٣٨٤.

١١ عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودورة في تحقيق الوحدة الوطنية العراق أنموذجاً، مجلة حولية المنتدى، العدد(٧)، المجلد(١)، بغداد، ٢٠١١، ص١٧٨.

١٢ مروة محمد عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة جامعة اسيوط، المجلد(٢٣)، العدد(٢)، مصر، ٢٠٢٣، ص١٥٨.

١٣ شما بنت محمد بن خالد ال نهيان، الامن الاقتصادي وقوة بنية الامن الاجتماعي، مقال متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.aletihad.ae، تاريخ النشر: ٢٦/ يوليو/٢٠٢٢، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٦/١٥.

١٤ ديانا عبد الحسن عبد الله محمد، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق التعايش السلمي-دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب- جامعة بابل، ٢٠١٨، ص٩٥.

١٥ ينظر الى جونستون، حكم القانون، الشفافية والمحاسبة، المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطية الجديدة والمستعادة، (اولانتباريا، منغوليا)، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.qatarconferences.org/icnrd6/arabic/background/14ar.doc.

١٦ أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، العدد(٢٥)، ٢٠١٤، ص١٩.

١٧ محمد سعيد ابو عامود، الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة، مجلة الديمقراطية-مؤسسة الاهرام، العدد (٣)، القاهرة، ٢٠١٧، ص٧٤.

١٨ هشام حكمت عبد الستار وهمسة قحطان خلف وخميس دهام حميد، العدالة الانتقالية في العراق بعد العام٢٠٠٣، مصدر سبق ذكرة، ص٣٥٣.

١٩ سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكرة، ص٣٠٦.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٢٠ العدالة الاجتماعية بين واقع التحديات وحتمية المواجهة، مقال متوفر على الرابط الالكتروني: https://draya-eg.org/، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٣/٩، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٥/١٥.

٢١ Mieth, F. (2018). Transitional Justice and Social Transformation. Schweizerische Friedenstiftung.

٢٢ ينظر الى محمد ثامر، حقوق الانسان الاسرية والسياسية، مطبعة الكتاب، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٧.

٢٣ ابتسام محمد العامري، دور العدالة الانتقالية في تعزيز الوحدة الوطنية: العراق انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، بغداد، ٢٠٢٤، ص١٧.

٢٤ هشام حكمت عبد الستار و همسة قحطان خلف و خميس دهام حميد، العدالة الانتقالية في العراق بعد العام٢٠٠٣، مصدر سبق ذكرة، ص٣٤٤.

٢٥ نور ليث مهدي، التحول الديمقراطي في العالم العربي بين النصوص الدستورية والواقع السياسي: العراق نموذجاً، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد(١)، بغداد، ٢٠١٨، ص٥٨.

٢٦ عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية، الحوار المتمدن، مقال متوفر على الرابط الالكتروني: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=367748&r=0، تاريخ النشر: ٢٠١٣/٧/٨، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٦/١٧.

٢٧ عطور الموسوي، العدالة الانتقالية في العراق، شركة العارف للأعمال ش.م.م.، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٢٣، ص٦٧-٦٨.

المراجع:

الكتب العربية:

١-خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٧.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢- سامي زبيدة، صعود وانهيار المجتمع المدني في العراق في مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سيسيولوجيا في الأثنيات والطوائف والطبقات، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧.

٣- عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٣.

٤- عطور الموسوي، العدالة الانتقالية في العراق، شركة العارف للأعمال ش.م.م.، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٢٣.

٥- فرح ضياء حسين مبارك، الحوكمة بين السياسات العامة وسياسات الحكم، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٢.

٦- محمد ثامر، حقوق الانسان الاسرية والسياسية، مطبعة الكتاب، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠١٢.

المجلات والدوريات:

١- ابتسام محمد العامري، دور العدالة الانتقالية في تعزيز الوحدة الوطنية: العراق انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، بغداد، ٢٠٢٤.

٢- أحمد شاكر حمود الصبيحي، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق العقد الاول بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد(٤٧)، بغداد، ٢٠١٦.

٣- أحمد فاضل جاسم داود، الديمقراطية والبيئة السياسية العربية: العراق نموذجا دراسة تحليلية في أثر البيئة السياسية وأفاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، العدد(٣٥-٣٦)،بغداد، ٢٠١٧.

٤- أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، العدد(٢٥)، ٢٠١٤.

٥- عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودورة في تحقيق الوحدة الوطنية العراق أنموذجاً، مجلة حولية المنتدى، العدد(٧)، المجلد(١)، بغداد، ٢٠١١.

٦- محمد سعيد ابو عامود، الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة، مجلة الديمقراطية-مؤسسة الاهرام، العدد (٣)، القاهرة، ٢٠١٧.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٧- مروة محمد عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة جامعة اسيوط، المجلد(٢٣)، العدد(٢)، مصر، ٢٠٢٣.

٨- نور ليث مهدي، التحول الديمقراطي في العالم العربي بين النصوص الدستورية والواقع السياسي: العراق نموذجاً، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد(١)، بغداد، ٢٠١٨.

٩- هشام حكمت عبد الستار و همسة قحطان خلف و خميس دهام حميد، العدالة الانتقالية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية، المجلد(٢٠١٥)، العدد(٢٨–٢٩)، بغداد، ٢٠١٥.

الرسائل والاطاريح:

١- ديانا عبد الحسن عبد الله محمد، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق التعايش السلمي–دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب– جامعة بابل، ٢٠١٨.

٢- سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠١٧.

المواقع الالكترونية :

١–شما بنت محمد بن خالد ال نهيان، الامن الاقتصادي وقوة بنية الامن الاجتماعي، مقال متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.aletihad.ae ، تاريخ النشر: ٢٦/ يوليو/٢٠٢٢، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٦/١٥.

٢– جونستون، حكم القانون، الشفافية والمحاسبة، المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطية الجديدة والمستعادة، (اولانتباريا، منغوليا)، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.qatarconferences.org/icnrd6/arabic/background/14ar.doc.

٣–العدالة الاجتماعية بين واقع التحديات وحتمية المواجهة، مقال متوفر على الرابط الالكتروني: https://draya-eg . \/، تاريخ النشر:٢٠٢٣/٣/٩، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٥/١٥.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٤-عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية، الحوار المتمدن، مقال متوفر على الرابط الالكتروني: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=367748&r=0، تاريخ النشر: ٢٠١٣/٧/٨، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٦/١٧.

٥-منضمة الامم المتحدة، تقرير حقوق الانسان في العراق للعام ٢٠١١: لاتزال اوضاع حقوق الانسان في العراق مثار قلق كبير، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2012/05/human-rights-، تاريخ النشر: ٢٠١٢/٥/٣٠، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤./٦/١٨

٦- رفيق هويدج، العدالة الانتقالية والاعلام: علاقة رئيسية غير أنها مهملة، مقال متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.ictj.org/ar/node/22366، تاريخ النشر: ٢٠١٦/١٠/٣٠، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٦/١٨.

المراجع الانكليزية:

Mieth, F. (2018). Transitional Justice and Social Transformation Schweizerische Friedenstiftung.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.